عملية بودابست

اجتماع الفريق العامل المواضيعي بشأن التعاون في مجال إنفاذ القوانين

الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة بوصفهما مستقبل التعاون في مجال إنفاذ القوانين

التاريخ

25-26 حزيران/يونيو 2026

المكان

أنطاليا، تركيا

ملخص

عقدت عملية بودابست **اجتماع الفريق العامل المواضيعي المعني بالتعاون في مجال إنفاذ القوانين في أنطاليا بتركيا.** وقد **ترأس الاجتماع كل من بلغاريا والعراق بشكل مشترك، بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة** بصفته أمانة عملية بودابست. وشهد الاجتماع مشاركة **71 شخصاً يمثلون 25 دولة، والاتحاد الأوروبي، وعدداً من المنظمات الدولية.** وشملت قائمة الدول المشاركة: ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بلغاريا، كندا، قبرص، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، العراق، إيطاليا، قيرغيزستان، مقدونيا الشمالية، باكستان، بولندا، صربيا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، وأوزبكستان. كما ضمّ الاجتماع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم ممثلون عن المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية في المفوضية الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القوانين، ووكالة فرونتكس، والإنتربول، ومركز الهجرة المختلطة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى ممثلين عن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بمن فيهم أعضاء من أمانة عملية بودابست.

1. **خلفية الاجتماع وأهدافه:** استناداً إلى نتائج اجتماع تشرين الأول/أكتوبر 2025 في صوفيا (بلغاريا) والتوجيهات الصادرة عن الرئيسَين المشاركَين، تناول الاجتماع الخطوات اللازمة لإعداد خارطة طريق خاصة بالفريق العامل المواضيعي المعني بالتعاون في مجال إنفاذ القوانين والتابع لعملية بودابست، مركّزاً على ثلاثة عناصر رئيسية: تبادل المعلومات، والاستجابة للتطورات على مسارات الهجرة، ومبادرات بناء القدرات المشتركة. وقد هدف الاجتماع إلى تحقيق الغايات

التالية: 1) المساهمة في صياغة خارطة طريق عملية بودابست بشأن التعاون في مجال إنفاذ القوانين، بما في ذلك تحديد نطاقها وأولوياتها الرئيسية ومجالات التركيز الخاصة بها، فضلاً عن الإجراءات الملموسة والمحطات المرحلية وآليات المتابعة المحتملة؛ 2) النظر في خيارات تعزيز التواصل وتبادل المعلومات - بما في ذلك إمكانية إنشاء منصة اتصال مشتركة بين البلدان المشاركة في عملية بودابست - وتحسين الاستجابة للتطورات المتعلقة بمسارات الهجرة من خلال تبادل الخبرات الميدانية؛ 3) تحديد المجالات ذات الأولوية لتعزيز التعاون، بما في ذلك فرص تنفيذ الأنشطة المشتركة - مثل بناء القدرات - لدعم التعاون العملي بين العاملين في مجال إنفاذ القوانين بشكل أكبر. كما شكّل الاجتماع فرصةً لتسليط الضوء على الأهمية المتزايدة لشبكة التعاون في مجال إنفاذ القوانين (COLEP) التي أُنشئت في إطار عملية بودابست وتستعد حالياً لدخول مرحلة جديدة من التنفيذ.

2. سلطت الكلمات الافتتاحية الضوء على أهمية استمرار شركاء عملية بودابست في الالتزام بالعمل المشترك بغية التصدي لتحديات الهجرة غير النظامية على طول مساراتها. وقد ألقى هذه الكلمات ممثلون عن كل من بلغاريا والعراق (بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المواضيعي)، وتركيا (بصفتها رئيسة الحوار)، والمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية)، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بصفته أمانة عملية بودابست. وأكد المتحدثون على طبيعة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر التي لا تنفكّ تتسم بالتعقيد والتقاطع، مشددين على ضرورة تعزيز التعاون التشغيلي والثقة المتبادلة والعمل المنسق بين شركاء عملية بودابست. كما أكد المتحدثون مجدداً على مكانة عملية بودابست كمنصة موثوقة للحوار الإقليمي والتعاون العملي - بدعم من ذراعها التنفيذية، أي شبكة التعاون في مجال إنفاذ القوانين (COLEP) - وشددوا على أهمية إعداد "خارطة طريق حول التعاون في مجال إنفاذ القوانين" باعتبارها خطوة جوهرية نحو تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات عملية وملموسة. وتُسهم هذه الإجراءات في تنفيذ التحالف العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، بما يتماشى مع مبادرة الممر الشرقي.

3. **الجلسة الأولى: الاستجابة للتطورات المتعلقة بمسارات الهجرة.** ضمت الجلسة متحدثين من بلغاريا، والإنتربول، وفرونتكس، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومركز الهجرة المختلطة. وقد ناقشت الجلسة الاتجاهات المتغيرة في مجال تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، والهجرة غير النظامية على طول طرق الحرير، مع التركيز على ضرورة اعتماد نُهجٍ شاملة وأكثر فعالية للمسارات، وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين. وتناول المتحدثون الشبكات الإجرامية المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا، وتبدّل مسارات الهجرة، وممارسات التوظيف الاحتيالية عبر الإنترنت، ومخاطر الاستغلال التي يواجهها المهاجرون. وأكدت المناقشة أهمية تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء تحليل مشترك للمخاطر، والتعاون عبر الحدود، والتنسيق التشغيلي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. كما شدد المشاركون على ضرورة الجمع بين آليات الاستجابة الفعالة في مجال إنفاذ القوانين والنُّهج الموجهة نحو الحماية، بما في

ذلك تحديد هوية الضحايا وآليات الإحالة. ورحبت الجلسة بمبادرات مثل شبكة COLEP باعتبارها فرصةً لتعزيز التعاون العملي، وتبادل الخبرات، وتنسيق الاستجابات بين العاملين في مجال إنفاذ القوانين في جميع أنحاء المنطقة.

4. **الجلسة الثانية: التعاون في مجال إنفاذ القوانين لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر – منصات الاتصال المشتركة**. ضمت الجلسة ممثلين عن كل من العراق وباكستان وبنغلاديش والنمسا. وتناولت المناقشات دور منصات الاتصال المشتركة في تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين بغية مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وسلّط المتحدثون الضوء على أهمية تبادل المعلومات بشكل آمن وفي الوقت المناسب، بدعم من أطر قانونية منسّقة، ومصطلحات موحدة، ومنهجيات قياسية لتحليل المخاطر، وآليات فعالة لحوكمة البيانات. كما أكدت المناقشات ضرورة معالجة التحديات المتعلقة بتفاوت التشريعات الوطنية، وشروط حماية البيانات، وتباين القدرات التقنية، مع ضمان حماية البيانات الشخصية الحساسة. واستناداً إلى تجارب من مختلف أنحاء المنطقة، شدد المشاركون على أهمية التدريب المشترك، والشراكات الإقليمية، وآليات التنسيق المحددة. وقد اعترف المشاركون بأهمية اعتماد نهج مرحلي يشمل التعاون التقني، والمبادرات التجريبية، وتطوير آليات آمنة لتبادل المعلومات بشكل تدريجي، كونه يمثّل مساراً عملياً نحو تعزيز التعاون التشغيلي.

5. **الجلسة الثالثة: تعزيز التعاون حول بناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين.** ضمت الجلسة ممثلين عن كل من باكستان وبنغلاديش وجمهورية التشيك ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القوانين. وناقشت الجلسة أهمية اعتماد نُهج مستدامة ومنسقة لتعزيز قدرات إنفاذ القانون، من أجل التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتحديات ذات الصلة. وسلط المشاركون الضوء على ضرورة إقامة شراكات طويلة الأمد، وأنظمة تدريب مؤسسية، وشبكات لتبادل المعرفة، بما في ذلك من خلال برامج تدريب المدربين ومجتمعات تبادل الممارسات والخبرات. كما شددت المناقشات على أهمية دمج خبرات جديدة في هياكل التدريب الوطنية مع تكييف المناهج بحيث تواكب التهديدات المتنامية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة باستخدام التكنولوجيا وتزوير الوثائق. وأبرز المتحدثون أيضاً الإمكانات التي توفرها الأدوات المبتكرة - مثل الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي - لدعم التدريب العملي وتعزيز المهارات الميدانية. واعتبر المشاركون أنّ تعزيز التعاون بين مؤسسات التدريب، وتبادل الخبرات بانتظام، وتحسين تقييم مخرجات التدريب، هي عناصرَ جوهرية لبناء القدرات بشكل مستدام في جميع أنحاء المنطقة.

6. **مناقشات في مجموعات عمل فرعية لدعم إعداد خارطة طريق عملية بودابست بشأن التعاون في مجال إنفاذ القوانين**. عقب حلقات النقاش، انقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل فرعية لمواصلة بحث القضايا المطروحة وتبادل الآراء حول الأولويات الملموسة والتحديات ومجالات العمل المحتملة، بهدف توجيه عملية إعداد خارطة الطريق المذكورة. وقد أتاحت هذه المناقشات فرصةً لتحديد الاحتياجات العملية وفجوات التعاون.

أ. **الجلسة الفرعية الأولى:** سلط المشاركون الضوء على التحديات المستمرة، كأنظمة تبادل المعلومات المفككة، ومحدودية التبادل الفوري للمعلومات الاستخباراتية، وعدم توحيد مؤشرات المخاطر بما فيه الكفاية، والثغرات في آليات تحديد هوية الضحايا وإحالتهم، فضلاً عن تزايد لجوء الشبكات الإجرامية إلى الأدوات الرقمية والممارسات الاحتيالية لتعبئة الضحايا عبر الإنترنت. وقد أكدت المناقشات ضرورة تعزيز التنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتطوير قدرات الأمن السيبراني والمراقبة، وتعزيز التعاون التشغيلي من خلال التحقيقات المشتركة والموازية وآليات التواصل وشبكات نقاط الاتصال. كما شدد المشاركون على أهمية دعم التعاون في المستقبل من خلال توفير ضمانات ملائمة لحماية البيانات، وإجراءات فحص تراعي اعتبارات الحماية، وآليات تعزز الثقة وقابلية التشغيل البيني والتعاون العملي بين السلطات المعنية على امتداد مسارات الهجرة.

ب. **الجلسة الفرعية الثانية:** استعرض المشاركون قنوات التعاون القائمة، بما في ذلك الترتيبات الثنائية، وشبكات ضباط الاتصال، ومراكز الاتصال المشتركة، والمنصات الدولية، مع الإشارة إلى أن تفكّك الإجراءات ومحدودية التشغيل البيني لا يزالان يعيقان التعاون التشغيلي الفعال. وسلطت المناقشات الضوء على عدة عقبات عملية، كتلك المتعلقة بتناوب الموظفين، وصعوبة الوصول إلى جهات الاتصال المختصة، وعدم وجود معايير مشتركة لتصنيف البيانات وتبادلها. وشدد المشاركون على أهمية مسح الأطر القانونية القائمة، ومنصات البيانات، وإجراءات تبادل المعلومات، بهدف تحديد الثغرات وفرص تعزيز التعاون. كما أكدت المناقشة الحاجة إلى إجراءات حوكمة أكثر وضوحاً، وشبكات أكثر تنظيماً لجهات الاتصال، ومبادرات تجريبية تشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد، من أجل تعزيز تعاون آمن وعملي.

ت. **الجلسة الفرعية 3:** شدّد المشاركون على أهمية تعزيز التعاون المؤسسي بين مؤسسات تدريب جهات إنفاذ القوانين بغية تطوير قدراتها بشكل مستدام. وطُرحت أفكار عملية أثناء المناقشات، بما في ذلك الفائدة المحتملة لإنشاء "شبكة مشتركة لمؤسسات التدريب في إطار عملية بودابست"، بحيث تشكّل هذه الشبكة منصةً لتيسير إقامة الروابط المؤسسية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والمواد التدريبية، وتنفيذ أنشطة تدريبية مشتركة، وتبادل المعرفة بين المؤسسات المشاركة. كما شدد المشاركون على أهمية التطوير المهني المستمر للمدربين، بما في ذلك من خلال تبادل المدربين، والتعلم من الأقران، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، استناداً إلى أساليب التعلم الرقمي والمختلط وتحسين عمليات رصد مخرجات التدريب وتقييمها.

7. اختُتم اجتماع الفريق العامل المواضيعي بالتزام مشترك بتحويل نتائج المناقشات إلى خارطة طريق عملية واستشرافية حول التعاون في مجال إنفاذ القوانين. وشدد المشاركون على أن خارطة الطريق ينبغي أن ترتكز على الإجراءات القائمة، وأن تعزز آليات التآزر بين الشركاء، وتوفر إطاراً لإعتماد إجراءات ملموسة، ومراحل إنجاز قابلة للقياس، والمحافظة على التعاون المستمر. ومن خلال الجمع بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فضلاً عن المنظمات الدولية ذات الصلة

والجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القوانين، نجحت عملية بودابست في انتزاع الاعتراف بأهميتها كمنصة موثوقة للحوار والتعاون، في إطار شبكة COLEP، تتيح للعاملين في هذا الإطار الاستجابة بشكل جماعي للتحديات الناشئة على طول طرق الهجرة.

8. الرسائل الأساسية والاستنتاجات الرئيسية

تُلخِّص الاستنتاجات الواردة أدناه الرسائل والأولويات الرئيسية التي انبثقت عن الاجتماع:

التوجه العام لخارطة الطريق

أ) اتفق المشاركون على ضرورة أن تكون خارطة الطريق عملية وإجرائية ومراعية لاعتبارات الحماية، بحيث تحدد الأولويات الملموسة والمراحل الرئيسية وآليات المتابعة لتعزيز التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي أن تستند خارطة الطريق إلى الأولويات الواردة في الإعلان الوزاري لعملية بودابست لعام 2024.

ب) ينبغي أن ترتكز خارطة الطريق على آليات التعاون القائمة وأطر العمل التشغيلية الراسخة، على غرار تلك المعتمدة في منظمة الإنتربول ووكالة فرونتكس وغيرها من المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ت) اعتُبر التفاهم المشترك والموحد بشأن المخاطر والتهديدات والاحتياجات التشغيلية أساساً جوهرياً للتعاون الفعال ولتطوير نهج مشتركة على امتداد مسارات الهجرة.

التعاون التشغيلي وتبادل المعلومات

ث) اعتُبر تعزيز تبادل المعلومات بشكل آمن وفي الوقت المناسب، وبما يتيح اتخاذ إجراءات عملية، أولويةً محوريةً لخارطة الطريق، بما في ذلك من خلال تحسين تنسيق قنوات الاتصال القائمة، وتحديد هياكل نقاط الاتصال بوضوح أكبر، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة.

ج) شدّد المشاركون على ضرورة اعتماد مصطلحات تشغيلية موحدة ونُهج منسّقة لتحليل المخاطر، وتحسين استخدام البيانات المتاحة، وتطوير آليات التعاون العملي بشكل تدريجي، بما في ذلك المبادرات التجريبية حيثما كان ذلك مناسباً.

تطوير القدرات

ح) ينبغي لخارطة الطريق أن تشجع على تطوير القدرات بشكل مستدام ومؤسسي من خلال توثيق التعاون بين مؤسسات التدريب وضمان التطوير المهني المستمر.

خ) ينبغي أن تظل مناهج التدريب قادرة على الاستجابة للاتجاهات المتغيرة في مجالي التهريب والاتجار - بما في ذلك الأنشطة الإجرامية التي تعتمد على التكنولوجيا - وأن تتوسع في استخدام التقنيات المبتكرة، مثل الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي، مع ضرورة أن تستخدم آليات مُحسَّنة لرصد مخرجات التدريب وتقييمها.

الحماية والضمانات

د) أكد المشاركون ضرورة أن يترافق التعاون التشغيلي مع ضمانات مناسبة لحماية البيانات، ونُهجٍ مراعية لعامل الحماية، بما في ذلك آليات فعالة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وغيرهم من الأشخاص المستضعفين وإحالتهم وحمايتهم.

شبكة العاملين في مجال إنفاذ القوانين (COLEP) والتنفيذ

ذ) أكد المشاركون مجدداً على الإمكانات التي تتمتع بها شبكة COLEP في دعم تنفيذ خارطة الطريق، من خلال تيسير التعاون العملي، والتبادلات التشغيلية، وأنشطة بناء القدرات، وتبادل الخبرات بين الشركاء في عملية بودابست.

ر) جرى التأكيد مجدداً على أن عملية بودابست هي المنصة الموثوقة لتحويل الحوار إلى تعاون عملي، مع توقع أن توفر خارطة الطريق أساساً ملموساً لتنظيم الأنشطة المشتركة في المستقبل، ورصد التقدم المحرز، والحفاظ على التفاعل بين البلدان المشاركة.

10. التوصيات والخطوات المقبلة

استناداً إلى المناقشات، سلّط الاجتماع الضوء على مسارات عملية لتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القوانين في إطار عملية بودابست، بما يتوافق مع الهدف 1 ذي الأولوية الوارد في الإعلان الوزاري ونداء العمل لعام 2024 بشأن منع الهجرة غير النظامية:

أ) **تعزيز عملية إعداد خارطة الطريق** من خلال مواصلة التشاور مع الرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة المواضيعية والرؤساء المشاركين للحوار، والدول المشاركة والمراقبة، والمنظمات الدولية، والعاملين المعنيين في هذا المجال، بهدف إعداد مسودة للنقاش واعتمادها في إطار عملية بودابست.

ب) **تعزيز تفعيل شبكة COLEP كآلية للتعاون العملي** تساعد في تنفيذ خارطة الطريق في المستقبل، من خلال تبادل الخبرات بين العاملين في هذا المجال، وتنظيم الزيارات الدراسية، والأنشطة المشتركة، ومبادرات بناء القدرات، وتبادل الخبرات التشغيلية بين شركاء عملية بودابست، بما في ذلك تيسير الروابط بين العاملين المعنيين في مجال إنفاذ القوانين من جهة ومؤسسات التدريب من جهة أخرى.

ت) **تعزيز نهج مشترك للاستجابة للتطورات على طول مسارات الهجرة**، على نحو يعزّز التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في مجال التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

ث) **الارتكاز على آليات التعاون القائمة**، بما في ذلك من خلال الاستعانة بشبكة COLEP كذراع تشغيلية للفريق العامل المواضيعي، والإنتربول، ووكالة فرونتكس، وشبكات ضباط الاتصال، ومراكز الاتصال المشتركة، والترتيبات الثنائية والإقليمية ذات الصلة.

ج) **تعزيز تبادل المعلومات العملية**، من خلال تحسين التنسيق بين قنوات الاتصال القائمة، وتحديد نقاط اتصال مخصصة، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة، واستكشاف مبادرات تجريبية لتبادل المعلومات التشغيلية بين البلدان الشريكة المهتمة.

ح) **تعزيز الأساليب المشتركة لتحليل المخاطر والتعاون التشغيلي**، بما في ذلك استخدام منهجيات مشتركة، وتحسين الاستفادة من البيانات المتاحة، وتوطيد التعاون في رصد الاتجاهات المتنامية لعمليات التهريب والاتجار على طول مسارات الهجرة.

خ) **العمل على تطوير القدرات المستدامة من خلال توثيق التعاون المؤسسي** بين هيئات تدريب أجهزة إنفاذ القوانين، بما في ذلك من خلال إنشاء "شبكة عملية بودابست المشتركة لهيئات التدريب" بغية تيسير تبادل المدربين والخبرات بشكل منتظم، وتنفيذ أنشطة تدريبية مشتركة، وتبادل المناهج الدراسية وإجراءات العمل الموحدة وأفضل الممارسات، وإتاحة فرص التعلم المتبادل بين الأقران. كما ينبغي لمبادرات بناء القدرات أن توظف أساليب مبتكرة - بما في ذلك أدوات التعلم الرقمي والمختلط - وأن تساعد في تكييف منهجيات التدريب بشكل مستمر بما يواكب الاحتياجات التشغيلية المتطورة.

د) **ضمان مراعاة اعتبارات الحماية في آليات التعاون التشغيلي**، من خلال دمج ضمانات ملائمة لحماية البيانات وتعزيز آليات تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وغيرهم من الفئات المستضعفة وإحالتهم وتوفير الحماية لهم.

ذ) **اختُتم الاجتماع بإرساء اتفاق مشترك حول أهمية استمرار عملية بودابست في الاضطلاع بدورها كمنصة معترف بها لدعم آليات الاستجابة المنسقة لتطورات الهجرة المتنامية على طول الطرق، والجمع بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد الرئيسية من خلال حوار حكومي دولي و أقاليمي موثوق به.**